

توفي فجر هذا اليوم المأثنين الموافق 15/6/2009، المواطن هيثم عبد الله عبد الرحمن عمرو البالغ من العمر 33 عاما، وأب لثلاثة أطفال، في مقر جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل، وذلك بعد انقضاء أربع أيام على اعتقاله من داخل منزله الواقع في قرية بيت الروش الموقعا، أقصى جنوب غرب مدينة الخليل، من قبل قوة أمنية فلسطينية مشتركة.

وبحسب ما أفاد به والد المتوفي لباحث مؤسسة "الحق" الميداني، فقد حضرت الى منزل العائلة حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم 11/6 قوة أمنية فلسطينية مشتركة لاعتقال ولده دون إبراز مذكرة قانونية بهذا الشأن، وإنما الاكتفاء بالقول "أن مدير المخابرات في الخليل يهديك السلام ونريد أن نصطحب معنا هيثم" فوافق الأب على ذلك وتم اعتقال هيثم.

حاول والده زيارته في مقر جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل يوم أمس (14/6/2009م)، ولم يتمكن من ذلك لأسباب لا يعرفها رغم انتظاره لعدة ساعات.

في صباح اليوم وفي حوالي الساعة السابعة تلت الأسرة خبر وفاة ابنها عن طريق وجهاء من نفس العائلة تم ابلاغهم بواسطة مكتب المحافظة في الخليل وبحضور ضباط أمن، وأفادت الرواية الرسمية التي تم تقديمها للعائلة وفيما بعد لوسائل الاعلام أن وفاة هيثم نتجت عن محاولته الفرار من حجرة الاحتجاز الكائنة في الطابق الثاني من المبني الذي يحتجز فيه ما أدى الى سقوطه على الأرض وإصابته بنزيف رئوي حاد أدى الى وفاته.

أفاد باحث مؤسسة "الحق" أن هيثم وصل الى مستشفى عالية الحكومي بمدينة الخليل الساعة الثالثة وعشرون دقيقة فجر هذا اليوم برفقة أفراد من الأمن الفلسطيني وهو جثة هامدة، حيث اعلن عن وفاته.

إن مؤسسة الحق وإن تأسف لوفاة المواطن هيثم عمرو في ظروف وملابسات تعتبرها غامضة وغير واضحة، وما يزيدنا غموضا هو الرواية الرسمية التي قدمتها السلطة الفلسطينية لأسباب الوفاة، فإنها ستنشر نتائج تحقيقها كاملة فور اكتمال معلوماتها وتوثيقاتها، وفي الوقت نفسه تود ان تؤكد على التالي:

- لقد عاين باحث مؤسسة "الحق" جثة المتوفي بعد إجراء التشريح لها، وأفاد بوجود آثار واضحة للقيود على الرسغين، فضلا عن ندب متعددة بمختلف أنحاء الجسد، الى جانب احمرار شديد وواسع ويشبه الحرق على اليلية ما يثير الشكوك حول تعرضه لظروف اعتقال سيئة وتعذيب.

لقد عاين باحث مؤسسة "الحق" جثة المتوفي بعد إجراء التشريح لها، وأفاد بوجود آثار واضحة للقيود على الرسغين، فضلا عن ندب متعددة بمختلف أنحاء الجسد، الى جانب احمرار شديد وواسع ويشبه الحرق على اليلية ما يثير الشكوك حول تعرضه لظروف اعتقال سيئة وتعذيب.

سيئة وتعذيب.

لم تستشر الأسرة في إجراء عملية التشريح حسبما أفاد والد المتوفى.

- ان أجهزة الأمن مسؤولة ومسؤولية كاملة عن سلامة أي محتجز لديها، وعن شروط احتجازه وحسن معاملته.
- ان تكرار حالات الوفاة في مراكز الاعتقال الفلسطينية يدفع الى الاعتقاد بأن التعذيب وسوء المعاملة هو السبب وراء هذه الوفيات.
- وثقت الحق ولما زالت توثق العديد من الحالات التي تتعرض للتعذيب الوحشي وسوء المعاملة في مراكز التحقيق المختلفة التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بحيث يمكننا القول بأن التعذيب يعتبر ممارسة واسعة النطاق.
- ان عدم اتخاذ إجراءات عملية وملموسة لوقف ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز والتحقيق يعتبر تشجيعا غير مباشرا للاستمرار بالعمل في هذه الممارسات.
- إن مؤسسة الحق وإذ تعبر عن بالغ قلقها من تكرار وفاة المحتجزين لدى أجهزة الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية فإنها تطالب:
- تشكيل لجنة تحقيق من الكتل البرلمانية ومؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية للبحث في ظروف وملابسات وفاة المواطن هيثم عمرو، ونشر نتائج التحقيق في جلسة علنية، وأيضا للتحقيق في ظروف وأوضاع المحتجزين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومدى مراعاة هذه الأجهزة لحقوق المحتجزين وضمانات الاحتجاز والتوقيف وحظر التعذيب.
- الزام المكلفين بإنفاذ القانون باحترام وتطبيق الشروط التي حددها القانون الفلسطيني للاعتقال والاحتجاز، والامتناع عن تنفيذ أي أمر قبض سوى في الحالات التي يصدر بها أمر من قبل النيابة العامة المدنية.
- إلزام المكلفين بإنفاذ القانون باحترام المهل والمدد الإجرائية المقررة وفق قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، بشأن التوقيف والعرض على النيابة المدنية والقضاء المدني.
- احترام السلطة الوطنية الفلسطينية للمسؤوليات الملزمة على عاتقها بشأن التحقيق في ممارسات الأجهزة الأمنية وظروف الاعتقال والتوقيف وحظر التعذيب، ومقاضاة من يثبت ارتكابهم لأي عمل مخالف لضمانات الاحتجاز والتوقيف المنصوص عليها في القانون الأساسي والتشريعات المحلية، خصوصا وأن غياب الإجراءات الجادة في الرقابة والمساءلة للانتهاكات والممارسات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة قد عزز من شعور مرتكبي هذه الجرائم بالحصانة بوجه المساءلة والملاحقة، ما شجع البعض على الاستمرار بهذه الجرائم.
- وقف الاعتقال التعسفي وغير المشروع

-انتهى-